



الأزمة الجزائرية: دوامة مفرغة

بواسطة زين العابدين غبولي

فبراير
متوفر أيضًا باللغات:
English

عن المؤلفين

زين العابدين غبولي

زين العابدين غبولي هو طالب جزائري بالجامعة الأميركية في بيروت وقد شارك في العديد من القضايا السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على الشؤون الجزائرية



تحليل موجز

النظام الجزائري المنقسم لديه وقت محدد لإجراء إصلاحات ضرورية

شهدت الجزائر منذ قرابة العامين حركة احتجاجية هي الأكثر شعبية وسلمية وتصميمًا في تاريخها الحديث. لقد نزل ملايين الجزائريين من مختلف الخلفيات الاجتماعية إلى الشوارع احتجاجًا على إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ترشّحه لولاية خامسة. مثابرة الجزائريين أرغمت بوتفليقة على الاستقالة في 2 نيسان/أبريل 2019 حيث تخلّت المؤسسة العسكرية عنه. وأصبحت هذه الحركة الاحتجاجية تُعرف اليوم بـ "الحراك".

مع اقتراب الذكرى السنوية الثانية لانطلاق الحراك في 22 شباط/فبراير تبذدت آمال الجزائريين وذابت في واقع كئيب يسوده الوضع الاستبدادي القديم نفسه. فمع أن المتظاهرين نجحوا في المطالبة باستقالة بوتفليقة إلا أن إقالته من السلطة لم تكن الهدف النهائي لتطلعات الجزائريين الديمقراطية بل كانوا يأملون أن تكون استقالته خطوة تؤدي إلى تفكيك النظام السياسي الجزائري الذي طبع البلاد منذ سنوات الاستقلال.

وإذا كانت هذه هي أهداف الحراك يمكن القول إنه آل إلى نهاية مريرة. فالقيادة العسكرية الجزائرية رفضت رفضًا قاطعًا القيام بأي تنازلات إضافية وتجاهلت كل الدعوات إلى فترة انتقالية تحتاجها البلاد أمس الحاجة وقامت المؤسسة السياسية بدلاً من ذلك بحملات دعائية وقمعية لفرض انتخابات رئاسية في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 أدت إلى وصول رئيس الوزراء السابق عبد المجيد تبون إلى سدة الرئاسة.

خلال هذين العامين لم تجد الجزائر إلى الاستقرار السياسي سبيلًا بل علقّت الدولة في حلقة مفرغة حيث عمدت الأطراف السياسية مرارًا وتكرارًا إلى تأجيل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية اللازمة وبذلك أجمت غضب الحراك. واليوم في ظل الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تتخط فيها الجزائر بسبب جائحة "كوفيد-19" دخلت البلاد في أزمة متعددة الأبعاد قد تتحول إلى فوضى عارمة. ذلك أن تردد المؤسسة السياسية في إجراء التغيير اللازم والقيود التي تعيق عمل الحراك كلها عوامل وضعت الجزائر على مشارف الكارثة وفي وضع لا يُحتمل قد يبلغ ذروته العام المقبل على الأرجح.

"التوازن غير المستقر" للمؤسسة السياسية

خلال عهد بوتفليقة الممتد على عقدين من الزمن اعتُبر "رجلاً توافقياً" بين مختلف أقطاب المنظومة السياسية فوافقت هذه الأخيرة على ترشيحه للمرتين الرابعة والخامسة للرئاسة باعتباره حلاً مؤقتاً للتوترات القائمة منذ مدة طويلة بين مختلف فصائل النخبة السياسية في الجزائر. من هنا ساهمت استقالة بوتفليقة في الكشف عن الانقسامات العميقة داخل الدولة الجزائرية. فالنخبة السياسية لم تقبل استقالة بوتفليقة إلا كملأخ أخير لإنقاذ تلك المؤسسة في ظل انطلاق الاحتجاجات في الشوارع ولا تزال - في فترة ما بعد بوتفليقة - تفتقر إلى الإطار اللازم للاتفاق على الخطوات المستقبلية بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة.

تعرضت ديناميات القوة في الجزائر لمزيد من عدم الاستقرار وذلك بعد وفاة رئيس أركان الجيش السابق **قايد صالح** في كانون الأول/ديسمبر 2019 - الذي يُشاع أن تبون كان على صلة به. خلال العام الماضي أصبح واضحاً أن شبكات قايد صالح بدأت تنحسر شيئاً فشيئاً بعد إقالة **واعقتال** المدير العام السابق للأمن الداخلي واسيني بوعزة في نيسان/أبريل 2020 في حين أن الشبكات القديمة لمحمد مدين - المعروف بالجنرال توفيق - الذي كان رئيساً للمخابرات الجزائرية من عام 1990 حتى إقالته عام 2015 تستعيد في المقابل قوتها مع **تيرئة** توفيق نفسه في الآونة الأخيرة وإطلاق سراحه من قبل محكمة العسكرية بالبليدة في قضية المؤامرة الشهيرة ضد سلطة الدولة والمؤسسة العسكرية .

وبالنظر إلى مراكز القوة المتقلبة هذه بقي النظام مذكاً عاجزاً عن إعادة إحياء "التوازن غير المستقر" القديم الذي اتصف به عهد بوتفليقة. وفي حين يعتبر البعض أن انتخاب تبون أنهى الصراعات الداخلية على السلطة رأى الكثير من التنظيمات السياسية النافذة في تبون مجرد "عامل استقرار مؤقت".

نتيجة لذلك كثيرة هي التطورات السياسية الأخيرة في الجزائر بما فيها الاستفتاء الدستوري الذي أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 التي لم تكن سوى جهود لكسب الوقت وليست حلاً شاملاً للأزمات السياسية الكثيرة في الجزائر والواقع أن المؤسسة السياسية لم ترُج على الإصلاحات المطلوبة لانشغالها بحل قضاياها الداخلية لا سيما داخل مؤسساتها العسكرية.

على هذا الأساس حتى مع وعود تبون المتواصلة بالتغيير السياسي والاقتصادي الجذري والتي من بينها إشراك شباب الحراك وتنويع الاقتصاد فإن قدرته على تحقيق هذا التغيير وسط الاضطرابات الحالية داخل المؤسسة هي محط التباس إذ يؤدي تبون في هذه المرحلة دور الرئيس الذي يستطيع "شغل المنصب" ولكن ليس بالضرورة "ممارسة الحكم" بما أن موافقة القيادة العسكرية تعتبر لازمة لمعظم قراراته الاستراتيجية وهذا يعني أن تغيّر سردية النظام واستراتيجيته مستبعد ما لم ينجح في إرساء توازن جديد.

أحلام الحراك ومعوقاته

في بداية الحراك شارك ملايين المواطنين في ما بدا آنذاك فرصة مثالية للتغيير. لقد ضغط الجزائريون على نظام معقد عمره 58 عامًا للقيام بعدة تنازلات مهمة من ضمنها استقالة بوتفليقة والمحاکمات التاريخية لأعضاء نافذين من النخبة الجزائرية الحاكمة لكن المحتجين احتفلوا بقوتهم ووحدهم باكراً جداً للأسف وحسبوا خطأً أن توافقتهم المؤقتة هو انسجام اجتماعي وسياسي دائم واليوم أصبح الحراك مقسماً وعاجزاً.

يعود فشل الحراك جزئياً إلى كونه وقع ضحية رواياته الخاصة وسوء فهمه للنظام والمجتمع الجزائريين. بالفعل شكّلت الاحتجاجات الأسبوعية فرصة صريحة أمام الجزائريين لاكتشاف بلادهم وتنوعها لكن الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في الحراك التي تبنت مواقف متطرفة فشلت في توفير بديل سياسي صالح عن الحكومة التي سعت إلى الإطاحة بها. وبقدر ما كانت هناك حاجة لخطاب "المبادئ المطلقة" خلال الأسابيع القليلة الأولى من الحراك سرعان ما أصبحت هذه اللغة ساقطة وشعبوية وجاءت بنتائج عكسية خصوصاً بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر.

فضلاً عن ذلك من الآمن القول إن الحراك أصبح مجزئاً بشكل لا يمكن إصلاحه وبات اليوم مكوّناً من مجموعات لم تعد تتشارك التطلعات الاجتماعية والسياسية نفسها. وأبرز أوجه هذا الانقسام هو ذلك الحاصل بين المعسكر الإصلاحية الجديد المؤلف من حزب "جيل جديد" الليبرالي القومي و"حركة مجتمع السلم" الإسلامية بالإضافة إلى ائتلافات المجتمع المدني على غرار "المسار الجديد" ومعسكر السياسة الراديكالية المكون من أحزاب المعارضة التقليدية مثل "جبهة القوى الاشتراكية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" العلماني والأوساط الإسلامية التي تعود إلى زمن التسعينيات.

نتيجة لهذا الضعف الداخلي فشل الحراك حتى في وضع أجندة مفصلة يسعى إلى تحقيقها. لقد فات موعد إجراء حوار داخل الحراك مع أنه حتماً ضروري لإمكانية نجاحه ومن المستبعد أن يؤدي هكذا حوار إلى التوافق ما لم تواجه الدولة تهديداً وجودياً يدفع النظام

بما في ذلك الجهات الفاعلة في الحراك إلى التعاون معًا وإلا سيبقى الحراك في الجزائر منقسماً وتتلأشى فرص التغيير الفوري والكامل في النظام الجزائري

المعوقات السياسية والاقتصادية في الجزائر

لا يخفى أن الوضع القائم في النظام الجزائري وانقسامات الحراك هي نتائج حتمية في أي دولة تمر بتحولات عميقة كثورة 22 شباط/فبراير. وليست الجزائر استثناءً شأنها شأن العديد من الدول العربية التي لا تزال تعاني من تبعات الانتفاضات الشعبية مع ذلك تواجه الجزائر حالياً أكثر أزماتها السياسية والاقتصادية تعقيداً منذ نيلها الاستقلال عام 1962. وفي حين قد تجادل عدة أطراف سياسية واجتماعية وعن وجه حق بأن البلاد تتغير ببطء إلا أن الجزائر لا تملك رفاهية الوقت

على الصعيد السياسي ورغم الوعود المتكررة من الرئيس عبد المجيد تبون لا تزال الجزائر مسرّحاً للقمع السياسي والظلم خلال العام الماضي تعرّضت عدة شخصيات سياسية وعدة ناشطين من المجتمع المدني وصحافيين للاعتقال والإدانة المجحفين بسبب ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية وحتى إن لم تكن هذه الاعتقالات كلها ناتجة عن أوامر مباشرة من المنظومة الحاكمة علماً بأن نسبة كبيرة منها هي نتاج أطر قانونية بالية وتوترات اجتماعية وتدابير قسرية من السلطات المحلية فهي تتعارض مع وعود الرئيس كما أن المشاكل الطبية التي عانى منها تبون مؤخرًا إثر إصابته بوباء "كوفيد-19" وغيباه المطول في ألمانيا ليست واحدة لبلد يحتاج إلى زعيم قوي وحاضر وقادر على مباشرة الإصلاحات اللازمة

زد إلى ذلك أن الجزائر تتخبط في وضع اقتصادي يزداد صعوبة ويعقّد أي تطورات سياسية وفيما تستمر الحكومة في تجاهل أي تأثير كبير لجائحة "كوفيد-19" على الاقتصاد الوطني أقر البرلمان مؤخرًا مشروع موازنة 2021 حيث توقع المشرعون عجزاً قياسياً بنسبة 14 في المائة، ومما يزيد الأمر تعقيداً الانخفاض المستمر في أسعار النفط خلال العام الماضي واعتماد الجزائر شبه الكامل على عائدات النفط والغاز لشركة سوناطراك المملوكة للدولة - والتي تمثل 60 % من إجمالي موازنة الدولة

كما أن معظم التوقعات بما فيها توقعات صندوق النقد الدولي تنطوي على إشارات تحذيرية تنذر بتزايد الاضطرابات الاقتصادية والشكاوى الاجتماعية والاقتصادية في الوقت نفسه لا يزال الدينار الجزائري يفقد قيمته مقابل اليورو ما يعني أن المواد الأساسية المستوردة ستصبح أعلى ثمناً لا يزال من المبكر تقييم أثر الوباء بشكل كامل على الوضعين المالي والاقتصادي في الجزائر لكن المواطنين وخصوصاً في المناطق الريفية والمحرومة بدأوا يشعرون بتدهور ظروفهم المعيشية

مسار المرحلة المقبلة

تعيش الجزائر تجربة فريدة منذ اندلاع الحراك فالحركة الاحتجاجية مع أنها لم تحقق كل أهدافها الأولى أطلقت عملية ثورية حقيقية على المستويين الاجتماعي والسياسي وقد تتطلب سنوات عديدة لتأخذ مجراها لكن هذا الوقت قد لا يكون متوفراً للجزائر نظراً للتحديات السياسية والاقتصادية الخطيرة التي تواجهها ناهيك عن أن المجتمع الدولي يتجاهل الجزائر بشكل كبير منذ عام 2019 مفضلاً الوضع القائم على مسارات التغيير غير المؤكدة وبالرغم من الأسباب الوجيهة لهذه الديناميكية حان الوقت أن يعاود شركاء الجزائر الدوليون التعامل مع وضعها السياسي من أجل ضمان استقرار المنطقة

وفيما يربّح أن يرفض الجزائريون من كلا المستويين الرسمي والشعبي كافة محاولات التدخل في شؤونهم الداخلية يستطيع المجتمع الدولي تأمين البيئة اللازمة للحوار في هذا الإطار إذا لم يتمكن شركاء الجزائر الدوليون من إجبار السلطات على اتباع سياسات محددة وحتى إن لم يكن ينبغي بهم ذلك أصلاً يمكنهم المساعدة على مواجهة التحديات السياسية الجارية من خلال تقديم المحفزات الاقتصادية مقابل الإصلاحات السياسية المطلوبة

وبذلك سيساعد المجتمع الدولي الحراك في عملياته التنظيمية عبر ضمان المزيد من الحريات السياسية والمدنية في هذا السياق ومع أن الجزائر قد لا تكون من أولويات إدارة بايدن-هاريس إلا أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستتمتع بقدرة أكبر على تنشيط المساعي الجماعية نحو الفترة الانتقالية عبر استخدام علاقاتها المعززة حديثاً مع الحكومات الأوروبية

في المرحلة التالية قد تكون الانتخابات النيابية المقبلة في الجزائر نقطة انطلاق جيدة للتحول الحقيقي نحو الديمقراطية ومع بدء عملية التحول هذه قد تتمكن الجزائر من تنفيذ الإصلاحات اللازمة قبل نفاذ احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة في النهاية لعل من المبكر وغير الآمن الدعوة إلى تغييرات جذرية وفورية ولكن الأوان لم يفت للعمل على إصلاحات تدريجية تفيد كلاً من النظام

والمعارضة



عرض / طباعة ملف "بي دي إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



BRIEF ANALYSIS

The Conflicting Moroccan Responses to Normalization with Israel

//

♦
Sadik Rddad



BRIEF ANALYSIS

Teaching the Holocaust in the Arab World

//

♦
Ali al-Nuaimi ,
Zeina Barakat ,
El Mehdi Boudra



تحليل موجز

كيف يمكن لواشنطن إشراك القاهرة بشكل بناء في مسألة حقوق الإنسان

أبريل

هيثم حسنين

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الألكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)
[غرفة الصحافة](#)

Fikra Forum is an initiative of the Washington Institute for Near East Policy. The views expressed by Fikra Forum contributors are the personal views of the individual authors, and are not necessarily endorsed by the Institute, its staff, Board of Directors, or Board of Advisors.

منتدى فكرة هو مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والآراء التي يطرحها مساهمي المنتدى لا يقرها المعهد بالضرورة ولا موظفيه ولا مجلس إدارته ولا مجلس مستشاريه وإنما تعبر فقط عن رأي أصحابه

المعهد هو منظمة (501)3(c) جميع التبرعات معفاة من الضرائب





An initiative of the Washington Institute for Near East Policy

